

## العروة الوثقى

( 17 ) لا يجوز التعمد في التأخير إلى ذلك. فصل فى أوقات الرواتب [ 1191 ] مسألة 1 : وقت نافلة الظهر من الزوال إلى الذراع ، والعصر إلى الذراعين أي سبعي الشاخص وأربعة أسباعه بل إلى آخر وقت أجزاء الفريضة على الأقوى ، وإن كان الأولى بعد الذراع تقديم الظهر ( 30 ) بعد الذراعين تقديم العصر والإتيان بالنافلتين بعد الفريضة ، فالحد أن الأولان للأفضلية ( 31 ) ، ومع ذلك الأحوط بعد الذراع والذراعين عدم التعرض لنية الأداء والقضاء في النافلتين. [ 1192 ] مسألة 2 : المشهور عدم جواز تقديم نافلتى الظهر والعصر في غير يوم الجمعة على الزوال وإن علم بعدم التمكن من إتيانهما بعده لكن الأقوى جوازه ( 32 ) فيهما خصوصا في الصورة المذكورة . [ 1193 ] مسألة 3 : نافلة يوم الجمعة عشرون ركعة ، والأولى تفريقها بأن يأتي ستا عند انبساط الشمس وستا عند ارتفاعها وستا قبل الزوال وركعتين عنده. \_\_\_\_\_ (30) ( تقديم الظهر ) : إذا لم يكن صلى منها ركعة وإلا فالأولى اتمامها ثم الاتيان بالظهر وكذا الحال في نافلة العصر. (31) ( للافضية ) : لا لافضية الاتيان بالنافلتين قبل بلوغ الحدين بل لافضية عدم تأخير الفريضة عنهما فبالنسبة الى من يستحب له التأخير الى المثل والمثلين لابراد لا محل لهذا التحديد. (32) ( لكن الأقوى جوازه ) : الاقوائية ممنوعة إلا في الصورة المذكورة وما بحكمها من مطلق العذر العرفي ولو كان هو الاشتغال بما لا محذور في تركه.